

« مؤاخذة العلماء »

والرد على جريدة طرابلس

كم أداوى القلب قلت حيلتى كلما داويت جرحاً سال جرح

ذكرنا في العدد الماضى أننا رأينا فى جريدة طرابلس مقالة كليلالى الشتاء أى طويلة مظلمة باردة تمتد فىها عن العلماء الذين أهملوا وظائفهم فى إرشاد الأمة وتزعم أنهم غير مؤاخذين بترك الواجب عليهم لأوهام وتخيلات ذكربها ولولا خشية الخداع الناس بقولها وتوهم صاحبها أنه جاء بحق مقنع لما تعرضنا للرد عليها ولكن هذه المسألة التى تنفيها هى وثبتها نحن (مؤاخذ العلماء بترك إرشاد الأمة الذى هو مناط سمادتها بالاتفاق حتى من جريدة طرابلس) هى القطب الذى يدور عليه ما رجوه من إصلاح حال الأمة ولذلك نرى من الواجب أن نزيح عنها شبه المشتهين . ونزيل تمويه الموهين « ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة وإن الله لسميع عليم » أى ليظهر للمرتاب فى كونه مؤاخذاً أنه مؤاخذ فيكون هلاكه بترك الواجب إذا هو تركه عن بينة وحياته بالقيام به إذا هو فعل عن بينة والله سميع لأقوالنا عليم بنياتنا فيجازينا عليها .

أما كون المقالة باردة فقد عتينا به ما فيها من التنديد بأحد الكتاب ونزبه بالألقاب . وقد انبعق قلم كاتب المقالة فى هذا ونضح إنأؤه بما لعله يعيبه على غيره إذا هو صدر منه وعهدنا بأناته أنه لا ينطق بمثل ذلك الكلام إلا إذا غلب على أمره بانفعال شخصى قوى . أما المصالح العامة فإنه فيها هين وكلامه لين . وأدب الشرع فى الوعظ معروف وهو الشدة فى الكلام العام الذى يوجه إلى صنف من الناس

بحسب درجة انحرافهم حتى جوز لمن الفاسقين ولم يجوز لمن كافر معين بالشخص أو الوصف الذي يتمين به ويأيت شمري هل يقول إن رمى أحد الناس بالغلظة والفظاظة والسفه والحق يكون من الرقة واللطافة والحلم والعقل التي ينضح بها إناء الإنسان الكامل .

وأما كونها مظلمة فلما فيها من المسلطة واشتباه الحق بالباطل وعموبه الصواب بالخطأ الذي يرمى الأمة في هوة اليأس والقنوط بزعمها أن العلماء سقط عنهم وجوب إرشاد الأمة مع الاعتراف بأن نهوض الأمة منوط بإرشادهم وأن التبعة ينبغي أن تلتقي على الأغنياء وعلت ذلك بقولها « إن المطالب أولا وبالذات بالإنشاءات العمومية التي بها نجاح الأمة هم أهل الثروة وذوى (كذا) الغنى » ثم اعترفت « بأن أرباب الثروة ليسوا كلهم عارفين ثمرات تلك المشروعات العمومية » وأنهم يحتاجون إلى موقف ينههم من هذا السبات وأنه « ليس ثمة من موقف ذلك الإيقاظ ومنبه ذلك التنبيه وباعت ذلك البعث لإقيام العلماء نافذى السكامة - يعظون المواعظ الحسنة ويخطبون الخطب الطنانة ويتكبدون مشاق الأسفار وينشرون في الجرائد خطاباتهم دون إسرار » وأنت ترى أن هذا يرجع باللائمة على العلماء أولا وبالذات خلافا لقوله الأول لأن الأغنياء لا ينتمون إلى العمل إلا بإرشادهم كما قال فهم المطالبون بالإصلاح قبل كل أحد .

إن صاحب العلم الإجمالى عندما يتكلم في مسألة غير محيط بأطرافها وعلى غير بيئة من جميع دوائها وعوارضها ربما يحتج على النفي بما يقتضى الإثبات وعلى الإثبات بما يقتضى النفي ويقر بالشئ في معرض الإنكار وينكره في معرض الإقرار فتأتى في تضاعيف كلامه القضايا الصحيحة في غير مواضعها فلا يكاد يستفاد منها ولكن عندما تقوم الحجة عليه بنفى شئ أو إثباته يتصل ويخطئ صاحب الحجة مستدلا

بأنه قال كذا في مكان كذا ومن هذا القبيل ذكر جريدة طرابلس أن المطالب بنجاح الأمة أو وبالذات الأغنياء فإنه لا معنى لذكره في مقام رفع التبعة عن عواتق العلماء إلا إذا كان صحيحاً على إطلاقه لكنه ليس بصحيح لأن الأغنياء يحتاجون قبل ذلك إلى من يعرفهم بمنافع الإنشاءات العمومية كالمدارس والمصانع وقد اعترفت الجريدة بذلك كما علمت وأهم من هذا حاجتهم قبل ذلك إلى تهذيب جمع كلمتهم وينفخ فيهم روح الثقة الوطنية فإن أهل الشرق الآن لا يكادون يثقون في الأعمال العمومية إلا بالأجانب .

الأعذار الثلاثة

اعترفت الجريدة المذكورة بأن الواجب على العلماء إرشاد الخلق إلى مصالح الماش والمعاد ولكن زعمت أنهم بتركه معذورون وبثفويته (كذا في الأصل) غير موزورين وانتحلت لذلك أعذاراً ثلاثة نذكرها ونبين فسادها (المذر الأول) ملخصه أن العلماء في الغالب ليسوا أصحاب ثروة وأن أغلبهم يعيش من نحو تدريس أو إمامة أو خطابة ومداخيل (كذا في الأصل) هذه الوظائف قل أن تزيد عن الكفاية قال الكاتب « فإذا أرادوا أن يقوموا في تلك (كذا) الوظيفة التي تقول إنها واجبة عليهم وهي وظيفة تحتاج لتفريغ أوقات كثيرة للقيام بالخطب والمواعظ ونشر المقالات الحائمة في الجرائد وتجشم أسفار - فمن ياترى يقوم بمصارفهم (كذا) إن قاموا بتلك الأعباء » الخ .

الجواب : إن هذا العذر ممثل للذنب تمثيلاً لا يدع للتمويه والاتحجال سبيلاً . ذلك أن ما هو مورد رزقهم من الخطابة والتدريس لو قاموا به حق القيام لأدوا